



محضر جلسة المجلس المحلي الاعتيادية رقم 2014/9
يوم الخميس 13.11.2014 الساعة السادسة مساءً
ديوان الرئيس

حضر الجلسة:

محاسب المجلس	السيد نور جزماوي	رئيس المجلس المحلي	السيد مضر يونس
المستشار القضائي	المحامي امين مرجية	قائم بأعمال الرئيس	السيد توفيق ضعيف
		نائب الرئيس	السيد غازي قاسم
		عضو	السيد مصطفى ابو هلال
		عضو	السيد عبد الله جزماوي
		عضو	السيد نادر يونس
		عضو	السيد احمد ملحم (ابو انس)
		عضو	السيد محمد مصري
		عضو	السيد نديم مرزوق
		عضو	السيد فرج عقل
		عضو	المحامي مقداد الشيخ عبد

لم يحضر الجلسة:

مراقب المجلس	السيد سامر سعد	نائب الرئيس	السيد اياذ مسعود
مستشارة لمكانة المرأة	السيدة انهار مصاروة	عضو	السيد طالب جهجاه
		عضو	السيد امير مرعي

على جدول الأعمال:

1. المصادقة على محضر جلسة المجلس الإعتيادية رقم 2014/8.
2. المصادقة على محضر جلسة المجلس غير الإعتيادية رقم 2014/9.
3. البحث فيما يتعلق بالحجوزات التي تمت مؤخرا ودرس الخطوات القادمة مع المديونين الكبار فوق 100,000 شاقل.
4. جباية ديون الارنونا خلال 10 سنوات الماضية .
5. عقد عمل مع شركة تميز الشركة المعتمدة من قبل وزارة البيئة والمسؤولة عن تطبيق (قانون المغلفات) חוק אריונות فيما يتعلق بجمع، فرز وفصل النفايات.
6. المصادقة على عقد عمل كبير (חוזזה בכיר) لمدير عام المجلس المحلي.

مضر رئيس المجلس : مساء الخير، يعطيكم العافية نبدأ جلستنا الاعتيادية رقم 2014/9، اري هناك بنوداً متعلقة بموضوع ضريبة المسكن (الارنونا)، لذا سوف اقوم لاحقا بتلخيص زيارتنا البارحة للمحامي المختص في العديد من المجالات والمتعلقة في ضريبة المسكن



(الارنونا)، رسوم شق الطرق وتعبيدها، قانون مساعد، رسوم الصرف الصحي (היטל ביוב)، مما قد يجيب على اسئلتكم حول البنود المطروحة لنبدأ اولاً في البنود المذكورة :

توفيق ضعيف : هناك بنود قدمها احمد ملحم ابو انس للبحث وقبل مرور 48 ساعة على موعد الجلسة من المفروض المصادقة على ادراجها.

احمد ملحم : هي بنود للاستيضاح، من الممكن التطرق للبعض منها.

مضر رئيس المجلس : من الواضح هناك بنود طلبتها تستدعي وجود الاشخاص المخولين لإعطاء الاجابات او تقديم الشرح الوافي على اسئلتك مثل: رشاد، رجا هؤلاء لم يتم دعوتهم لذا اقترح تأجيل البحث فيها لجلسة اخرى قادمة، كذلك هناك نقاط ذكرتها ربما يمكن الاجابة عليها من ضمن تلخيص جلسة البارحة فيما يتعلق بالارنونا والضرائب الاخرى. لذا دعونا نباشر الجلسة وفقا للبنود والنظر لاحقا بالنقاط التي بحاجة للإيضاح.

البند الاول : المصادقة على محضر جلسة المجلس الاعتيادية رقم 2014/8

القرار : المصادقة بالإجماع على محضر جلسة المجلس الاعتيادية رقم 2014/8

البند الثاني : المصادقة على محضر جلسة المجلس غير الاعتيادية رقم 2014/9

مضر رئيس المجلس : قبل المصادقة على المحضر هناك تعديل بسيط بطلب من المستشار القضائي وهو إضافة الجملة (وذلك وفقا لتوصيات لجنة الدعم المهنية) على القرار بحيث يكون نص القرار كالتالي :

المصادقة بالإجماع على دعم فريق كرة القدم ابناء عرعره عارة بقيمة 170 الف شاقل وذلك وفقا لتوصيات لجنة الدعم المهنية.

القرار : المصادقة بالإجماع على محضر جلسة المجلس غير اعتيادية 2014/9 مع التعديل في نص القرار بحيث يكون كالتالي :

المصادقة بالإجماع على دعم فريق كرة القدم ابناء عرعره عارة بقيمة 170 الف شاقل وذلك وفقا لتوصيات لجنة الدعم المهنية.

البند الثالث : البحث فيما يتعلق بالحجوزات التي تمت مؤخرا ودرس الخطوات القادمة مع المديونين الكبار فوق 100,000 شاقل

محمد مصري : طلبت هذا البند في اعقاب الحجوزات التي تمت مؤخراً، بحيث تم الحجز على



المدانين فوق 1,000 شافل لسنة 2013 – لذا طلبت تقرير عن المدانين في البلدة واتضح هناك 111 شخص او شركة مدانين فوق 100,000 شافل وجزء منهم مدان بقيمة 600,000 شافل. صحيح ان هذه الديون منذ سنوات سابقة لكن بالمقابل هناك اشخاص بوضع مادي حرج تم الحجز عليهم بينما هؤلاء المدانين الكبار واصحاب شركات وارباح يتوجب عليهم ايضا سد الديون المستحقة عليهم ايضا. يجب ان تكون هناك خطة عمل مدروسة لجباية مثل هذه الديون مثلهم مثل المواطن البسيط المبلغ الاجمالي لهذه الديون 17 مليون شافل .

هناك معطى اخر بالنسبة لمدانين بين 50,000 لغاية 100,000 شافل ويصل عددهم 255 شخص.

- توفيق/نادر : هل هذا الرقم 255 هو اضافة للرقم الاول 111 ؟
- محمد مصري : هناك تقاطع وحسب حجم الدين، 255 شخص مدان بين 50 الف لغاية 100 الف شافل و 111 شخص عدد المدانين فوق ال 100 الف شافل.
- عبد الله جزماوي : هذه الديون على الارنونا فقط ام تشمل ايضا المياه، والصرف الصحي؟
- محمد مصري : الكل.
- مضر رئيس المجلس : هل تم جرد الاشخاص والشركات المدانة؟
- محمد مصري : هناك قائمة يمكنكم الاطلاع عليها، لم اقم بالتدقيق بالأسماء ولا اعرفها كلها. المعطى الثاني فيما يتعلق بالمدانين ما بين 50 الف – 100 الف يصل حجم الدين تقريبا لقيمة 14.5 مليون شافل بالإضافة للمبلغ الاول 17 مليون شافل، المبالغ خيالية، ديون متراكمة، ربما هناك اشكالية معينة في الدفع.
- مدير الارنونا وقسم الجباية اخبر وادرى في التفاصيل.
- فرج عقل : هناك تكرار في الاسماء (معاينا القائمة)؟!
- محمد مصري : طبيعي هناك المدان بجميع البنود والضرائب معا مياه، ارنونا، صرف صحي.
- مضر رئيس المجلس : دعونا نسمع تفسير نور
- نور محاسب المجلس : مجمل الديون للمجلس باستثناء سنة 2014 تصل الى 116 مليون شافل شامل لجميع الخدمات من ضمنها الأرنونا، مياه، صرف صحي، فتح الشوارع ... جزء غير بسيط هو مقابل ضريبة الصرف الصحي اي ما يقارب 47 مليون شافل، في



חינה كان المبلغ لا يتعدى ال 20 مليون شافل ولكن بسبب الفوائد "ריבית והצמדה" وصل المبلغ ل47 مليون شافل .

ضريبة الصرف الصحي – الفائدة المفروضة هي 9% سنوي وهي عبارة عن فائدة مضاعفة (ריבית דרבית) بالإضافة للارتباط بجدول غلاء المعيشة הצמדה, ولكن وللأسف هذا هو القانون.

نادر يونس : فيما يتعلق في الصرف الصحي – هل فرض المبلغ والرسوم ايضا على الذين لم يتم توصيلهم وربطهم بخطوط الصرف الصحي؟

نور جزماوي : موضوع الصرف الصحي/ المجاري انتقل لشركة مياه وادي عارة قبل ذلك وفي شهر 11 سنة 2008 حيث تم اتخاذ قرار بتنفيذ فرض الرسوم وبشكل كاسح "חיוב גורף" لثلاث فئات :

1. سكان تم توصيلهم فعلا بخطوط الصرف الصحي.
2. سكان يتوفر لديهم شبكة الصرف الصحي (البنية التحتية) ولكن لسبب ما لم يتم توصيلهم بها.
3. سكان مناطق اخرى لم يتم تجهيز البنية التحتية فيها، هؤلاء من الواضح لا يجب الزامهم بالدفع. هذه الشريحة تصل لقيمة (15-17 مليون شافل) من مجمل الديون.

بالنسبة للناس في المناطق التي تم فيها تحضير البنية التحتية للمجاري يجب عليهم دفع الرسوم المفروضة. الاساس في فرض الرسوم "עילת חיוב" ليس عملية التوصيل وانما بمجرد مباشرة التجهيز والعمل على البنية التحتية "המועצה התחילה לבצע עבודת חיוב וצנרת באזור המגורים שלו" تُفرض على الساكن في هذه المنطقة الرسوم الخاصة بالصرف الصحي/المجاري.

توفيق ضعيف : حسب رأيي هو ملزم بالدفع بمجرد بدأنا في التخطيط.

مصطفى ابو هلال : 18:45 حضر

نادر يونس : انا اعتقد هناك مهلة معطاة بمجرد مرور 14 يوما على دفع القسط الاخير من الرسوم المفروضة. اي يجب على شركة مياه وادي عارة مباشرة العمل على البنية التحتية وتوصيل المواطن بالمجاري خلال 14 يوما من دفع القسط الاخير.

امين مرجية : انا اعتقد بان المدة الزمنية منوطة بالجهة المسؤولة (شركة مياه وادي عارة) نحن



نتحدث عن المبالغ المفروضة على المواطن في الفترة الواقعة قبل الانضمام لشركة مياه وادي عارة - فاليوم لا توجد صلاحية للمجلس المحلي لتنفيذ هذه الاعمال او فرض رسوم جديدة.

نور جزماوي : دعني اوضح سؤال نادر- كانت لدينا اشكالية فيما يتعلق في الفترة الزمنية المطلوبة لتجهيز البنية التحتية وربط السكان بالصرف الصحي - لمن يجب الدفع للمجلس ام لشركة مياه وادي عارة - حسب الاسرع والانجع في توفير الخدمة المجلس لديه "حيوب لا رוצה לבטל אותו" וגם התאגיד יש לו חיוב משלו ולא רוצה לבטל אותו"

هناك من يفضل - في حالة استطاع المجلس توصيل المواطن بجهاز الصرف الصحي قبل شركة المياه وادي عارة، لا مانع من دفع مبلغ اكبر والحصول على الخدمة بوقت اقصر واسرع.

المواطن يدعي على الرغم بان التكلفة في شركة مياه وادي عارة اقل ولكن اذا استطاع المجلس توصيله بفترة زمنية اسرع هكذا ربما افضل الربط عن طريق المجلس والدفع له بدلا من شركة مياه وادي عارة.

ولكن حتى لو اخذ المجلس على عاتقه توصيل المواطن بالمجاري فهو غير مخول بالتنفيذ ، فالشركة هي فقط المسؤولة ونحن مجرد وسيط.

السؤال هنا فيما لو جاء مواطن وقال انا دفعت للشركة وحتى الان لم يتم توصيلي وربطي بالمجاري - هل هناك فترة زمنية محددة لتوصيل السكان الذين دفعوا الرسوم بالكامل!!

امين مرجية : الشركة هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع وتوصيل السكان بالمجاري وبكل ما هو متعلق بذلك بالنسبة للفترة الزمنية الملزمة للشركة لربط المواطن بعد دفعه :هذه الشركة تعمل وفقا لنظم وقوانين خاصة بسلطة المياه "חוק תאגידי מים וביוב" .

مقداد شيخ عبد : لا اعتقد بانه يوجد فترة زمنية 14 يوما، ربما هناك تحديد فترة زمنية معقولة - סבירה.

نادر يونس : الشركة لا تقوم بتوصيل المجاري دون اتمام القسط الاخير.

مقداد شيخ عبد : من ناحية اخرى الشركة لا تلزمك بالدفع طالما لم تباشر عملها في تجهيز البنية التحتية.



- نادر يونس : ما الذي يجب ان نقوم به الان؟ نحن لدينا مبلغ 48 مليون شافل من ضمنها 18 مليون لبيوت في مناطق لا توجد بها بنى تحتية للمجاري.
- امين مرجية : صلاحية رئيس المجلس الغاء الرسوم التي فرضت بشكل غير قانوني على قسم من هذه البيوت.
- مضر رئيس المجلس : دعونا لا نستيق الامور سبق واخبرتكم كانت لدينا جلسة في هذا الخصوص انا، امين، نور، وجاد المحاسب السابق سوف نجيب على اسئلتكم، حاليا دعونا نعطي الفرصة لنور باتمام الشرح واعطاء الصورة كاملة.
- نور جزماوي : تحدثنا عن المجاري اما بالنسبة لرسوم المياه الزامي دفع رسوم المياه المستهلكة،
- مقداد شيخ عبد : ماهو حجم الديون على المياه؟؟
- نور جزماوي : ما يقارب 2.5 مليون، وبالنسبة لرسوم شق وتعبيد الشوارع نفس الشيء.
- بالنسبة لضريبة المسكن (الارنونا) :
- تم الحجز على كل دين لغاية 31.12.2013 وبقيمة 1,000 شافل وما فوق، اي دين له صلة بالمجاري لم يتم الحجز عليه.
- الحجز كان كاسحاً – دون استثناء كل شخص مديون فوق 1,000 شافل تم الحجز على حساب البنك سواء كان مديون 1,000 او 100 الف فقد تم الحجز على حسابه في البنك.
- للمعلومية : هناك دين وصل لقيمة 970 الف شافل، بالواقع تم الحجز على الكل وبشكل كاسح دون استثناء.
- السؤال هو ما هو مدى نجاعة مثل هذه الحجزات اي كانت؟
- المديون بمبلغ بسيط حضر ودفع.
- ماذا علينا ان نفعل بالنسبة للمتبقين؟ فالديون الكبيرة مسألة شائكة ومعقدة ايضا من الناحية القانونية – فهي متراكمة سواء منذ 3 سنوات او 7 سنوات. ما هي الوسيلة لجباية هذه الديون غير الحجزات؟ هل باستطاعتنا جبايتها؟؟
- نديم مرزوق : هل ينطبق على هذه الديون منذ سنوات سابقة قانون التقادم **חוק התיישנות**
- نور جزماوي : سوف نتطرق لذلك ايضا ، بالنسبة ل **אכיפה** عدا عن الحجزات فاحدى الوسائل الضاغطة هي الحجز على السيارة او ممتلكات - المحل الخاص به



حاولنا كذا مرة تنفيذها ومن خلال التجربة لم تجد نفعا حقيقيا. لأنها ببساطة سوف تضطرننا لدفع مصاريف اخرى مثل توفير مخزن، حارس وغيرها، ونثقل على المواطن بدفع اتعاب شركة الجباية.

مضر رئيس المجلس : بعد اذنكم سوف اطلب معرفة الاشخاص الراغبين بالتحدث مع تخصيص وقت محدد

نديم مرزوق : انا ساتحدث عن الديون خلال 10 سنوات سابقة

اعضاء : الافضل ان نخبرنا بفحوى الجلسة مع المحامي روزتوفيتش وحسبها نقرر اذا كانت هناك اسئلة للاستيضاح

غازي قاسم : انا يقلقني المبالغ التي تحدثوا عنها محمد ونور هذه المبالغ عمليا تشكل نسبة 28 بالمئة من ميزانية المجلس المحلي مما يستدعي فعلا وضع خطة عمل مدروسة لجرد الديون والوصول للالية والوسائل لجبايتها

فرج عقل : اذا دققت في الاسماء معظمها ديون معدومة "חובות אבודים" او قاموا بترتيبات ما او اصحاب دعاوي وقضايا ضد المجلس (חוב אבוד, או עשו הסדר)

غازي قاسم : انت تطرقت للنقطة المهمة اقترح من الضروري محو مثل هذه الديون المفروغ منها من سجلات المجلس طالما كانت ديون معدومة على ادارة المجلس المحلي دراسة الموضوع بعمق لتحديد المدينين والاليات لجباية المبالغ المستحقة.

مشاهد : انا كل يوم تصلني ورقة بمبلغ مختلف وفي النهاية وصل الدين ل 47 الف شاقل. لا يعقل لم ادفع كل هذه السنين - انا سبق وتوجهت للموظف السابق في قسم الجباية فادي جزماوي والذي اخبرني باني استحق تخفيض وعليه قمت بدفع المبلغ المطلوب. ولكن الموظف الحالي اخبرني "لم تسدد كل المبلغ انت دفعت جزء منه والجزء الاخر تضاعف بسبب الفائدة المضاعفة انت ملزم بالدفع!!" انا اعتمدت على الموظف فادي وطيلة هذه السنين ظننت اني سددت الدين. ما هو ذنبي؟ انا مواطن بسيط حاليا لا استطيع ولا املك هذا المبلغ 47 الف شاقل عدا عن انني دفعت نسبة 20% من المبلغ وتوجهت للمحاسب بطلب اعفاء والذي اخبرني بدوره ليست لديه الصلاحية بمنحي الاعفاء هناك لجنة خارجية مخولة بذلك.

انا انوي الدفع لكن اطالب باعفاء لاستطيع سد الدين.



مضر رئيس المجلس : انا افهم وجعك. هناك اخرين مثلك لديهم نفس المشكلة اذا باستطاعة نور تقديم تفسير لذلك

نور محاسب المجلس : هو تطرق لعدة مواضيع في ان واحد – بالنسبة للتخفيضات الصلاحية للمحاسب للبحث في الاعفاءات فقط خلال السنة الجارية. اما فيما يتعلق في السنوات السابقة فهي من ضمن صلاحيات لجنة الاعفاءات المختصة. انا رايت كان هناك اجحاف. ساعدته، ولكن في الدورة السابقة تم اتخاذ قرار بجلسة مجلس – ينص على ان اللجنة تستطيع البحث في منح الاعفاءات للسنوات 2009 وما فوق وبالفعل هذه اللجنة قامت بعملها على اكمل وجه هي التي كانت تصادق على الاعفاءات.

مضر رئيس المجلس : هل من ضمن صلاحيات اللجنة البحث في الاعفاءات التي باستطاعتك النظر فيها ضمن السنة الجارية او وفقا لظرف صحي خاص – دخل معين - ملف لم يبحث فيه بالسنوات السابقة ؟

نور محاسب المجلس : هناك عدة حالات التي هي من ضمن صلاحيات اللجنة :

- المواطن المحتاج – "קקק" –
- تقديم طلب اعفاء بوقت متأخر حيث لم يقدم الطلب للمحاسب في السنة الجارية.
- عقار غير مأهول "נסס ק" وغير مستعمل يجب الاعلام عن هذا العقار ومصادقة المهندس المساح على ذلك.
- حسب دخل المواطن –

حتى بعد بحث اللجنة في مثل هذه الاعفاءات بالتالي يجب المصادقة عليها في جلسة مجلس والمصادقة عليها ويجب مصادقة حاكم اللواء في وزارة الداخلية. وهناك الكثير من الاعفاءات لم يصادق عليها من قبل الوزارة لاسباب تقنية ممكن حلها بالنسبة للديون: فادي عمل في القسم لغاية 5.2010 ولكنه غير مخول باعطاء الاعفاءات للناس او التخفيضات.

مشاهد : لكنه صرح لي انني استحق تخفيض ويجب ان ادفع مبلغا معيناً وهكذا اكون قد سدّدت الدين وانا بالفعل دفعت الشيكات على هذا الاساس وظننت بان المسألة منتهية بينما اليوم الموظف "جلعاد" يخبرني انني مديون بمبلغ ولم اسدد المبلغ الكامل بالامكان رفع دعوى ضد الموظف!!



نور محاسب المجلس : اعود واكرر حتى رئيس المجلس ليس لديه صلاحية باعطاء الاعفاءات ، فاننا اقول كل شخص قام بدفع مبلغ معين لاي موظف كان في المجلس ولديه وصل او مستند موقع يثبت ذلك ويقر بتسوية الدين حتى تاريخ معين اتكفل واتعهد بتسوية الامر . طالما لا يوجد اثبات لا استطيع تزكيتك بالمبلغ.

مضر رئيس المجلس : على فرض قام الموظف بالتصريح بان على المواطن دفع مبلغ 3000 بدلا من 7000 وهو غير مخول بذلك وقام المواطن على هذا الاساس بالدفع المبلغ 3000 ولديه ما يثبت ذلك، هل نحن كمجلس بامكاننا الاكتفاء ب 3,000 و المصادقة على التخفيض الذي منحه اياه الموظف غير المخول ام نقر بدفع المبلغ 3,000 ويتوجب على المواطن دفع المبلغ المتبق عليه بقيمة 4,000 .

نور جزماوي : فقط في حالة كان هناك ما يثبت تسديد الدين (סגירת חוב) يمكن محو الدين المسجل والإكتفاء بالمبلغ الذي دفعه المواطن ومنع رفع الدعاوي ضد المجلس

مضر رئيس المجلس : ماذا عن الفائدة المضاعفة غير عادية- والمتراكمة على مدار هذه السنين ؟

امين مستشار قضائي : اذا اعطي اعفاء او تخفيض من شخص غير مخول فالمسألة خارجة عن القانون فالتخفيض لاغ، ولكن السؤال هنا اذا كان الشخص مستحقا للتخفيض ام لا؟ وفيما لو كان مستحقا للاعفاء ولم يتقدم بطلب مستندا على اقوال الموظف غير المخول من الممكن تحويل هذه الحالات للجنة المختصة لبحث الاستحقاق والمصادقة عليها وكذلك تحويلها لمصادقة الوزارة كما هو متبع ضمن النظم للحصول على الاعفاء ومحو الدين.

مضر رئيس المجلس : في حالة لم يستحق هذا المواطن للإعفاء الذي منحه اياه الموظف غير المخول، وهو لا يعلم بانه غير مخول بذلك بحيث لم يدفع بقية المبلغ ظنا منه انه سدد الدين وبالتالي هناك فوائد طائلة تراكمت. ماذا عن هذه الفوائد؟

امين مرجية : حسب رايي هناك حل

مضر رئيس المجلس : مع الاحترام للجميع لا يحق لأي موظف اي كان مما فيهم انا بمنح التخفيض الا ضمن القانون والنظم المتبعة لذلك اذا الموظف اخطأ هذا لا يلزم المجلس، فالمجلس لا يختلف عن ضريبة الدخل والتأمين الوطني وغيره من المؤسسات الاخرى، ففي نهاية المطاف المواطن مكلف بدفع المبلغ المستحق عليه، انت محق فيما يتعلق



بالفائدة. لو كنت تعلم بانك لا تستحق تخفيض المبلغ كان من السهل عليك دفع المبلغ بكامله بدلا من مضاعفته وتغريمك بفوائد مضاعفة، لذا وبناءً على جواب امين يمكننا جرد مثل هذه الحالات والعمل على الغاء الفوائد المضاعفة والمتراكمة بعد الحصول على توصية مهنية تغطي المجلس المحلي من الناحية القانونية ، فجميعنا هنا معنيون بالتخفيف عن المواطن والغاء الفوائد، خاصة وان الخطأ هنا هو خطأ موظف في المجلس المحلي وليس تقصيرا من المواطن ولكن حاليا لا اعدك بشيء لعدم وضوح الامور. لذا اقترح عليك بتقديم طلب وبعدها يمكن النظر في ملفك كنموذج من اجل العمل على الغاء الفوائد المتراكمة.
هل نكتفي بالتلخيص ام يستوجب اتخاذ قرار الان؟

نادر : لست مع اتخاذ قرار الان.

عبد الله جزماوي : دع القرار لغاية الحصول على المعلومات الكافية والتوصية المهنية

مضر رئيس المجلس : بالإضافة للمواضيع التي ذكرت هناك العديد من النقاط المهمة التي طرحت امامنا للمعالجة ونظرا لأهمية الموضوع وبالإضافة للاستشارة القانونية التي يقدمها امين، راينا من المناسب التوجه لأشخاص مختصين ذو خبرة واسعة في هذا المجال لذا كانت لنا عدة جلسات مع المحامي روستوفيتش اخرها البارحة بمعية محاسب المجلس نور، المستشار امين ومحاسب المجلس السابق جاد كان عنده فكرة ومعلومات عن بعض النقاط في الفترة السابقة. حصلنا على بعض الاجابات وهناك البعض مازال عالقا وقيد البحث.

احمد لمحم : متى يمكن الحصول على اجابات لكافة الاسئلة ؟

مضر رئيس المجلس : البارحة روستوفيتش اعطى الفكرة العامة اعتقد في نهاية شهر 11 من الممكن الحصول على الاجابات

بالنسبة للديون من الواضح طالما وصلت لهذه المبالغ الكبيرة فمن المتوقع المواطن غير قادر على الدفع من الاساس مما ادى الى تراكمها – وبالنسبة للحجوزات فهي لا تجد نفعا. (هذا كل ما عندي افعل ما تريد) خاصة انه كانت هناك محاولات في الجباية عن طريق الحجوزات.

حسب اعتقادي الحل الافضل هو تخفيض المبلغ ، لتحفيز المواطن على الدفع وكذلك لتقليص الديون وتشجيعه على ترتيب اموره للسنوات القادمة – الوسيلة لمثل



هذا الحل هي عن طريق رفع دعوى لتحريك الامور ومن ثم محاولات في الوصول لتسوية مع المجلس عن طريق المحكمة. هذه التسوية تسهل عليه عملية الدفع وبامكاننا جباية نسبة معينة من هذه المبالغ.

هذه احدى الحلول التي عرضت كذلك في طرعان نفذوا الفكرة واليوم نسبة الجباية تصل الى ما يقارب 80 %.

امين شجع الفكرة انا اعتقد ان هذا الحل من الممكن ان يكون جزءا من الخطة المدروسة التي اقترحها ابو فتحي او الموقف الذي سيتبناه المجلس لجباية الديون وهذا الحل سيجيب على موضوع الديون الكبيرة وديون السنوات العشرة الاخيرة.

فرج عقل : انا اعتقد انه يجب ان نجد الالية التي تحفز المواطن على الدفع. من الافضل متابعة الامر بشكل شهري دون الانتظار لنهاية السنة وبالتالي يكون المبلغ اكبر واصعب للدفع ، كما هو الحال مع الكهرباء والماء – لا تنتظر الدقيقة التسعين، ابعث انذارا شهريا.

نديم مرزوق : اعطاءهم تخفيض فالأوضاع صعبة.

مضر رئيس المجلس : ابو فتحي ذكر "خطة مدروسة" ، كل واحد من الاعضاء يمكنه تقديم اقتراح ، حل، فكرة فجميعنا نمثل الجميع في البلدة نعرف جميع المشاكل الموجودة لنتداولها لوضع مثل هذه الخطة المدروسة .

الفرق هو بالقوة المتوفرة لشركة الكهرباء والمياه لا تستطيع الاستغناء عنها. بمجرد تم قطع الكهرباء او الماء جميعهم يضطرون للدفع.

فرج عقل : من الممكن استعمل الخصم المباشر "הוראת קבע".

مضر رئيس المجلس : نور رفض الفكرة لكونها تخلق بلبلة في الحسابات ومشاكل عدة، وفي حالة اخطأت مع احدهم، مما قد يؤدي لفتح باب لرفع الدعاوي ضد المجلس.

بالنسبة للقانون المساعد الخاص بشق وتعبيد الشوارع חוק סלילה: في حينه كان متبعا تقسيم وتوزيع تكلفة فتح الشارع على المجاورين له مما سبب في تغريمهم بمبالغ طائلة.

اليوم اختلفت طريقة الاحتساب – بحيث يتم تقسيم المبلغ وتوزيعه على جميع المواطنين وهكذا انخفضت رسوم شق او فتح الشوارع-

الذي حدث هو ان مجلس عرعره تبنى هذا القانون وعمل بموجب الطريقة الجديدة



سنة 2012 المشكلة هي ان القانون المساعد لم يعط اجوبة على المشاكل القديمة ،
هناك اقتراح لقانون مساعد جديد ليعدل بين القانونين

- محمد مصري : هل هناك معطيات عن عدد الناس المتضررة من القانون؟
- نادر يونس : المبلغ 700 الف – الناس التي تم تغريمها الحديث عن شارعين
- نديم مرزوق : بالنتيجة الذي دفع يستحق تعويض او تزكية
- مضر رئيس المجلس : الموضوع ليس بالهين – القانون يجب المصادقة عليه من قبل الجهة المسؤولة عن القوانين المساعدة فيما لو صدر هذا القانون من الممكن حل مشاكل رسوم شق وتعبيد الشوارع.
- فرج عقل : ما المقصود ب "سليلا، كبيش חדش לחלוטין" هل المقصود فتح شارع جديد ام فرش شارع؟
- مضر رئيس المجلس : هذا ايضا كان من ضمن الحديث الذي دار البارحة، اذا قمت بفرش الشارع لا يعد سليلا، اذا وضعت فيه قنوات تصريف المياه هو من ضمن القانون (תעלות ניקוז זה כבר נכנס לתוך החוק)
- اقتراح "المحامي روزتوفيتش" فيما لو اعطيناه التفويض سوف يقوم ببناء قانون مساعد لحل مثل هذه المسائل.
- فرج عقل : هل 600 الف دين هي على فتح الشارع فقط؟
- مضر رئيس المجلس : هناك ادعاءات تقول- الشارع كان قائما وتوجد صور تثبت ذلك لماذا تلزمني بدفع مقابل فرش الشارع؟
- امين مستشار قضائي : هناك تعريف موسع (לסלילה)
- مضر رئيس المجلس : القانون القديم يقول اذا حصلت على تمويل كامل لتكاليف الشارع انت لا تطالب المواطن برسوم، بينما اذا حصلت على تمويل بنسبة معينة النسبة الاخرى توزع على المواطن المجاور للشارع.
- نادر يونس : المشكلة هنا هي عامل الوقت خاصة قبل تحضير الميزانية ، هناك امر الارنونا 2014 "צו ארנונה 2014"



مضر رئيس المجلس : عمليا جلسة البارحة كانت من اجل تحريك الموضوع، بالنسبة للمجاري الوضع كالتالي الرسوم والغرامات التي صدرت للبيوت الموجودة في مناطق غير مربوطة بشبكة المجاري في السابق اتخذ قرار بتعيين لجنة مختصة لبحث مثل هذه الحالات واعطاء التوصية. حسب راي روستوفيتش لا توجد حاجة لمثل هذه اللجنة يكفي اخذ المعطيات من المهندس وفي حالة اقر بعدم وجود شبكة للمجاري باستطاعتنا الغاء الرسوم المفروضة. سنقوم بجرد وحصر هذه البيوت والعمل على الغاء الرسوم المفروضة عليها.

توفيق ضعيف : انت الذي يجب ان يصادق ام المهندس؟

مضر رئيس المجلس : المهندس يصادق على عدم ربط منطقة البيت بخطوط المجاري، وانا اصادق على الغاء رسوم الدفع.

نديم مرزوق : انا مع تحضير منشور من المجلس

توفيق ضعيف : هناك مشكلة البيوت التي تم توصيلها بالمجاري عن طريق المجلس وقبل دخول شركة مياه وادي عارة ولم يدفعوا حينها الرسوم واليوم المجلس يطالبه بهذه الرسوم والشركة ايضا تطالبه بذلك على الرغم من تبني الشركة للديون ايضا لماذا المجلس يطالبهم بهذه الديون؟

مضر رئيس المجلس : هذا الدين خاص بالمجلس عليهم الدفع للمجلس وليس للشركة، فيما يتعلق بالفائدة. هناك اختلاف في وجهات النظر بين امين وروستوفيتش ، هناك اقتراح بالغاء الفائدة وفقا للظروف التي كانت وقتها – امين غير متأكد – روستوفيتش طلب مهلة لتحضير رأيه المهني بشكل موثوق من اجل الغاء الفائدة.

نور جزماوي : ماذا عن الذي دفع؟ هل اعاقبه لكونه دفع بالوقت؟ انا مع تزكيته.

محمد مصري : حل الجزء المتعلق بالمديون وبعدها يمكن ترتيب الامر بالنسبة للأشخاص الذين دفعوا. لا تفتح المجال لتراكم الفوائد بعدها تحل المسائل الاخرى.

مضر رئيس المجلس : هذا كان رأي روستوفيتش ايضا، ومن ضمن التوصية من الممكن التطرق للذين دفعوا.

بالنسبة للدفع هي بقيمة 72 شاقل وليست 62 شاقل وللمجلس المحلي وليس لشركة مياه وادي عارة.



- نادر يونس : لماذا لا نخفض المبلغ ل 62 شافل كما هو الحال في شركة مياه وادي عارة؟
- مضر رئيس المجلس : لانه كان قرار مجلس وربما تكاليف المشروع عن طريق المجلس كانت اكبر بينما الشركة تكلفت اقل، هناك من دفع 72 شافل.
- نادر يونس : القانون يطبق من لحظة اصداره وليس قبل ذلك.
- مضر رئيس المجلس : اقترح عليك طرح الموضوع لجلسة اخرى.
- البند الخامس : عقد عمل مع شركة تمير الشركة المعتمدة من قبل وزارة البيئة والمسؤولة عن تطبيق (قانون المغلفات) חוק האריזות فيما يتعلق بجمع، فرز وفصل النفايات
- مضر رئيس المجلس : بما ان صاحب الطلب "امير" غير موجود اقترح بتأجيل البند.
- القرار : الموافقة بالإجماع على تأجيل البت في موضوع عقد عمل مع شركة تمير الشركة المعتمدة من قبل وزارة البيئة والمسؤولة عن تطبيق (قانون المغلفات) فيما يتعلق بجمع، فرز وفصل النفايات.
- البند السادس : المصادقة على عقد عمل كبير لمدير عام المجلس المحلي
- مضر رئيس المجلس : هذا كان طلبي اسحبه من جدول اليوم لأن العقد لم يحدد بعد، لكن من واجبي اخباركم انه كان لنا لجنة فحص لتعيين مدير عام وتم اختيار السيدة رويدة عنوز يونس كمدير عام للمجلس ولكن من اجل المصادقة على العقد حاليا لسنا جاهزين.
- احمد ملحم : موضوع الارنونا وجباية الارنونا كما حدث في بعض القرى سنوات الثمانينات عندما كان هناك تضخم مالي.
- مضر رئيس المجلس : اقترح عليك جلسة خاصة معا استطيع من خلالها اعطاءك المعلومات الوافية.
- احمد ملحم : المناقصات واشعار الاعضاء بها -
- مضر رئيس المجلس : لا يوجد قانون يلزم، لكن لا توجد مشكلة في اشعار الاعضاء بالمناقصات .
- محمد مصري : لماذا الموقع غير فعال حتى الان مرت سنة ؟
- مضر رئيس المجلس : تخطينا قضية لجنة المشتريات وخولنا "امير" بمتابعة الموضوع نحن نحاول ايجاد شركة تدير الموقع بجودة عالية ليس فقط حسب الارخص، حاليا نبني מפרט טכני
- محمد مصري : اطالب رئيس المجلس بتفعيل موقع انترنت خاص بالمجلس وعرض محاضر الجلسات يومين بعد المصادقة عليها، كذلك عرض المناقصات في الموقع.



احمد ملحم : طلبت البحث فيما يتعلق بايجاد الالية لإخلاء الأرصفة المعدة للمشاة، سبق وتحدثنا في الموضوع في الجلسة السابقة علينا ان نجد الالية للحد من هذه الظاهره الامر لا يقتصر على البضائع فقط فيومي الجمعة والسبت تكون الارصفة مكتظة بالشاحنات والباصات، من الافضل ترك هذه الشاحنات في الشركات التابعة لها

مضر رئيس المجلس : ماذا تقترح؟

احمد ملحم : يועץ תחבורה, משטרה, אכיפה (פקחים)

مضر رئيس المجلس : بالنسبة للشاحنات من الممكن اقتراح قطعة ارض وتخصيص موقف عام بالاجرة لمثل هذه الشاحنات والباصات وتغريم كل من يترك الشاحنة على الرصيف، كذلك يتوجب على اصحاب المحلات توفير مخازن للبضائع بدلا من وضعها على الارصفة لذا من الممكن التفكير في اعداد قانون مساعد (בעניין פיקוח) وحل مثل هذه المسائل.

احمد ملحم : ماذا عن وظيفة صبري ناطور رحمه الله، ومحمد سيف مدير قسم المعارف، السيد نور محاسب المجلس، وسهى مرزوق.

مضر رئيس المجلس : بالنسبة لوظيفة صبري رحمه الله اخيرا خرجنا في مناقصة، محمد سيف خرج للتقاعد وحاليا يعمل بنسبة 50% نحن بانتظار موافقة الوزارة على الخروج بالمناقصات لجميع الوظائف الشاغرة وفقا للنظم المتبعة، واما بالنسبة للمحاسب فانا اشد على ايديكم في اقناعه من اجل العدول عن الاستقالة .

اغلقت الجلسة : 20:35

المحامي مضر يونس

رئيس المجلس المحلي عرعره

نور جزماوي

القائم بأعمال سكرتير المجلس المحلي

سامية

مديرة ديوان الرئيس

اعداد :